عمليات بغداد: الإرهاب قادر على تنفيذ هجماته في أي وقت

عطا يرفض توجيه الانتقادات إلى الأجهزة الأمنية ويعرض اعترافات أبرز ممولي تنظيم القاعدة

بغداد / المدى

اعتبرت قيادة عمليات بغداد، تفجيرات امس الاول محاولة لإثبات وجود القاعدة وتشكيكا بقدرات القوات الأمنية، وفي حين انتقدت السياسيين الذين شككوا بالقوات الأمنية، دعتهم إلى زيارة موقع العمليات قبل إطلاق التصريحات، كما عرضت ، اعترافات أميرين وممول مالي لتنظيم القاعدة اعتقلتهم مطلع الأسبوع الحالي، مؤكدة أن احدهم اعترف بتنفيذ أكثر من ٢٥ عملية ارهابية.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا خلال مؤتمر صحافي عقده، امس إن "عمليات تفخيخ السيارات التي استهدفت مراكز الشرطة في مناطق متفرقة من العاصمة بغداد، يوم أمس الاول، تمت في أماكن قريبة من تلك المراكز"، مؤكدا أن "القوات الأمنية بحاجة مستمرة إلى تجديد خططها".

واعتبر عطا أن "الهدف من تفجيرات امس الاول، محاولة من تنظيم القاعدة لإثبات وجوده والتشكيك بقدرات الأجهزة الأمنية"، معترفا بـ"قدرة ما تبقى من خلايا القاعدة على تنفيذ عمليات انتحارية في أي وقت".

وانتقد عطا "تصريحات السياسيين المشككين بقدرات القوات الأمنية"، داعيا إياهم إلى "زيارة قيادة عمليات بغداد وإعطاء رأيهم قبل التشكيك بقدرات القوات الأمنية".

وشهدت بغداد، امس، سلسلة تفجيرات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة أسفرت عن مقتل وإصابة نحو ٧٠ شخصا، حيث قتل ١٢ شخصاً وأصيب ٣١ آخرون بانفجار سيارة مفخخة استهدفت مركز شرطة العلوية في منطقة الكرادة، كما أصيب ستة جنود عراقيين بانفجار عبوة ناسفة استهدفت دوريتهم في منطقة الدولعي التابعة لمنطقة الحرية، فيما أصيب أربعة أشخاص بتفجير سيارة مفخخة في منطقة حي الإعلام، كما قتل ثلاثة أشخاص وأصيب ١٠ آخرون بانفجار سيارة مفخخة بالقرب من مركز شرطة الحرية، فيما انفجرت سيارة عند مدخل وزارة الداخلية من دون معرفة حجم الخسائر البشرية والمادية، كما أصيب عميد في وزارة الدفاع بانفجار عبوة لاصقة وضعت في سيارته شمال شرق العاصمة، فيما أصيب عنصران في الشرطة بهجوم مسلح استهدف نقطة تفتيش في منطقة حي الجهاد.

وأشار عضو لجنة الأمن والدفاع حاكم الزاملي الى أن الكثير من الضباط غير المهنيين وصلوا الى مناصب عليا في الوزارات الأمنية بارتباطات عشائرية وأخرى مصلحية واجتماعية، موضحا ان البعض منهم يرتبط بتنظيم القاعدة وخلايا البعث وقد أسهموا في التفجيرات الأخيرة.

وأردف في اتصال هاتفي سابق مع "المدى"، امس"لدينا معلومات استخباراتية عن استخدام هذه الجماعات وسائل الترهيب ضد بعض الضباط الذي يرتبطون بهم حتى يسهلوا دخول المفخخات الى الأماكن الحساسة".

وتابع الزاملي "ان دول الجوار التي تعاني من أزمات داخلية تحاول تصدير مشاكلها عبر تمويل العناصر الإرهابية بعد خسارة تنظيم القاعدة لحواضنه نتيجة قوة الدولة.

الى ذلك، دعا عضو الكتلة العراقية البيضاء شاكر كتاب جميع السياسيين الى وضع الحلول للمشاكل الأمنية والسياسية أو إعلان إفلاسهم السياسي. وذكر بيان لكتاب إن " التفجيرات الأخيرة التي عصفت ببغداد هي حلقة في سلسلة الجرائم الإرهابية المنظمة ذات التخطيط الدقيق جدا لكون الإرهابيين لا يجيدون فقط فن الهجوم وإنما فن التوقيت ايضا". وأضاف إن " توقيت هذه العمليات الاجرامية استند على الاوضاع السياسية المتردية في البلاد والتي أصابت مؤسسات الدولة بالشلل والخراب وتفشي الفساد المالي والاداري مما يوسع الثغرات في جميع مؤسسات الدولة وبضمنها الاجهزة الأمنية".

وتابع عضو الكتلة العراقية البيضاء قائلاً إن " الاجهزة الأمنية اليوم هي ضحية فساد مالي واداري وسياسي كبير مستشر في الدولة بشكل ينعكس على حياة وأمن المواطن".

وفي سياق اخر، قال عطا"، إن "قوة من الفرقة الثانية في الشرطة الاتحادية نفذت، يوم الأحد الماضي، (التاسع من تشرين الأول الحالي) عمليات دهم وتفتيش في منطقة سبع ابكار، شمال بغداد، مما أسفر عن اعتقال أمير منطقة الخمس دوانم في تنظيم القاعدة المدعو طه حسين عباس العيثاوي ومساعده صلاح حامد حسين واامير تنظيم القاعدة لمنطقة هور رجب، جنوب بغداد"، مبينا أن "المعتقلين فروا في وقت سابق من مناطقهم إلى منطقة سبع ابكار".

وأضاف عطا أن "القوة اعتقلت في اليوم ذاته ممول تنظيم القاعدة في منطقة الدورة، جنوب بغداد، المدعو فراس محمود خضير خلال عملية امنية نفذتها في قضاء المحاويل، شمال محافظة بابل"، مشيرا إلى أن "خضير فر في وقت سابق من منطقة الدورة إلى قضاء المحاويل".

من جانبه قال امير منطقة الخمس دوانم طه حسين عباس العيثاوي أن "مجموعته نفذت ٢٥ عملية قتل وتفجير استهدفت بعضها عناصر الصحوات خلال الفترة الماضية".

من جهته اعترف الممول المالي لتنظيم القاعدة في منطقة الدورة فراس محمود خضير "بنقل الأسلحة والمتفجرات والأموال من منزله ليلا إلى خلايا التنظيم في منطقة الدورة".

وفي الموصل، أفاد مصدر عسكري ، بأن قوة من الجيش اعتقلت مفتي الموصل في تنظيم القاعدة خلال عملية أمنية نفذتها شرق المدينة.

وقال المصدر إن "قوة من الفرقة الثانية في الجيش العراقي نفذت، قبل ظهر اليوم، عملية أمنية في الجانب الشرقي من مدينة الموصل، اعتقلت خلالها المفتي الشرعي في تنظيم دولة العراق الإسلامية التابع للقاعدة ويدعى أحمد إسماعيل زوبع"، مبيناً أنه "المسؤول في التنظيم عن الجانب الأيسر من المدينة".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيراً إلى أن "القوة اقتادت المعتقل إلى أحد مراكز الاحتجاز الأمني لإخضاعه للتحقيق".

كما افاد مصدر عسكري اخر في الموصل ، بأن قوة من الجيش اعتقلت مفتي الموصل في تنظيم القاعدة خلال عملية أمنية نفذتها شرق المدينة.

وقال المصدر إن "قوة من الفرقة الثانية في الجيش العراقي نفذت، قبل ظهر اليوم، عملية أمنية في الجانب الشرقي من مدينة الموصل، اعتقلت خلالها المفتي الشرعي في تنظيم دولة العراق الإسلامية التابع للقاعدة ويدعى أحمد إسماعيل زوبع"، مبيناً أنه "المسؤول في التنظيم عن الجانب الأيسر من المدينة".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيراً إلى أن "القوة اقتادت المعتقل إلى أحد مراكز الاحتجاز الأمني لإخضاعه للتحقيق"،

اما في بابل، علن مدير شرطة بابل اللواء فاضل السلطاني اعتقال [٣٦٠] مطلوبا ومشتبها به من قبل القوات الامنية بعد ورود معلومات استخبارية باستهداف المحافظة".

وقال إن " قوات الشرطة وبالتعاون مع الاجهزة الامنية في المحافظة واثر معلومات استخباراتية من بغداد قامت بسلسلة مداهمات واعتقالات خلال الـ[٢٤] ساعة الماضية في كافة انحاء المحافظة نتج عنها اعتقال [٣٠٦] من المطلوبين في جرائم جنائية وارهابية".

واضاف مدير شرطة بابل إن " المعلومات وردت الى الجهات الامنية في المحافظة عقب تفجيرات بغداد الاخيرة وان القوات الامنية وجهت ضربة موجعة وشديدة الى المجموعات المسلحة تحسبا لاعمال العنف".

واشار السلطاني إن " القوات الامنية تمكنت من العثور على ثلاثة أكداس عتاد والتحفظ على شاحنتين مملوءتين بمواد غريبة لم يستدل على جنسها"

انتخابات الأقضية والنواحي منتصف العام المقبل

رئاسة البرلمان تتحمل مسؤولية عدم إقرار قانونها

بغداد / المدى

رجح نائب عن ائتلاف دولة القانون اجراء انتخابات مجالس الاقضية والنواحي بعد منتصف العام المقبل ٢٠١٢ .

وقال النائب إحسان العوادي إن " انتخابات مجالس الاقضية والنواحي قد تجري بعد منتصف العام المقبل ٢٠١٢ لأن مفوضية الانتخابات ستنتهي ولايتها في الشهر الثالث من العام نفسه لذا لا اعتقد أن تجرى انتخابات المجالس المحلية و البلدية قبل هذا الموعد".

وأضاف إنه " لابد من اعادة النظر بالقانون القديم بالشكل الذي يتوافق مع المصلحة الوطنية من حيث الصلاحيات التنفيذية لتلك المجالس سواء البلدية منها أو المحلية لأن القانون القديم فيه اشكالات كبيرة مثل الصلاحيات والمنافع الاجتماعية "، مشيرا الى ان "البرلمان لديه نية حقيقة باصلاح واقرار القانون بعد انتهاء عطلته التشريعية".

وكانت لجنة الاقاليم والمحافظات النيابية قد اكدت انهاء تعديلاتها لقانون الانتخابات للمجالس المحلية والاقضية والنواحي ، مؤكدة " دراستها منح أعضاء مجالس المحافظات مكافأة خدمة بدل الرواتب التقاعدية ".

وذكر نائب رئيس اللجنة منصور التميمي إن " اللجنة انهت تعديلاتها للقانون [٣٦] الخاص بقانون الانتخابات لمجالس المحافظات والاقضية والنواحي ابرزها تقليل أعداد مقاعد عضوية تلك المجالس مع مراعاة الاحتفاظ بنسبة التمثيل لكل مكون"، مضيفاً إن " اللجنة تعكف حالياً على دراسة ومناقشة إلغاء الراتب التقاعدي لأعضاء مجالس المحافظات والاقضية والنواحي ويكون بدلا عنه مكافأة خدمة وإعطاء صلاحيات واسعة للحكومات المحلية في المحافظات في دور الرقابة ومجال الإعمار والاستثمار للمشاريع الخدمية كبناء المدارس والطرق والجسور ومشاريع المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وغيرها من الخدمات التي تمس حياة المواطن".

كما حمل عضو في لجنة الاقاليم والمحافظات النيابية رئاسة مجلس النواب المسؤولية عن عدم اقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي .

وقال عضو اللجنة زياد الذرب " لجنة الاقاليم والمحافظات على الرغم من انتهائها من تعديل فقرات قانون رقم [٣٦] الخاص بانتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي وارساله الى رئاسة مجلس النواب في الرابع من شهر أيلول الماضي إلا أن الاخيرة لم تدرجه ضمن جدول اعمال المجلس لغاية انتهاء الفصل التشريعي الثاني في الاسبوع الماضي ولاسباب مجهولة ".

وبشأن أبرز ما انجزته لجنة الاقاليم والمحافظات خلال الفصلين التشريعيين الماضيين قال الذرب إن " لجنة الاقاليم وخلال السنة التشريعية الماضية انجزت عدة قوانين مهمة منها اعداد قانون المختارين والتصويت عليه داخل البرلمان مطلع شهر تموز الماضي ومسودة قانون المجلس الاتحادي وقانون الواردات الاتحادية وغيرها من القوانين".

وينص قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي الذي شرع في سنة ٢٠٠٨ في مادته السادسة على إجراء انتخابات مجالس المحافظات في مرحلة أولى على أن تجري انتخابات مجالس الأقضية والنواحي في مرحلة ثانية وخلال ستة اشهر من تاريخ إجراء انتخابات المرحلة الأولى". وجرت في الحادي والثلاثين من كانون الثاني من عام ٢٠٠٩ آخر انتخابات لمجالس المحافظات غير المرتبطة باقليم ما عدا محافظة كركوك. وتحكم الاقضية والمحافظات في العراق وفق أمر رقم ٧١ الصادر عن سلطة الائتلاف التي كان يقودها الحاكم المدني الاميركي بول بريمر وكان مجلس النواب العراقي قد ألغى أمر سلطة الائتلاف ما يوجب إجراء انتخابات وفق قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨ لأن عدم إجرائها يعد مخالفة للقانون بحسب خبراء قانونين. وكانت اللجنة ذكرت مطلع الشهر الحالي إنها استكملت جميع التعديلات على قانون ٣٦ الخاص بانتخابات الاقضية والنواحي وسيعرض للقراءة الاولى في مجلس النواب الثلاثاء المقبل، مبينة ان ابرز التعديلات على القانون شملت اعتماد الاحصائيات الخاصة بوزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٩ من قبل المفوضية في اجراء الانتخابات.

وقال الذرب في تصريح سابق، إن "لجنة المحافظات والاقاليم وفي تعديلاتها لقانون ٣٦ الخاص بانتخابات مجالس الاقضية والنواحي حسمت قضية التعداد السكاني للأقضية والنواحي من خلال تعديل القانون باعتماد احصائيات وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء في آخر مسح ميداني عام ٢٠٠٩".

وأوضح الذرب أن "لجنته حصلت من وزارة التخطيط على قاعدة بيانات توضح اعداد السكان في كل قضاء وناحية وقرية بالنسبة للإناث والذكور، وعلى ضوء قاعدة البيانات ستجري المفوضية انتخابات مجالس الاقضية والنواحي".

وتابع أن "تعديلات اخرى ادخلت على قانون ٣٦ تضمنت تحديد اعداد اعضاء مجالس الاقضية والنواحي بالاعتماد على النسب السكانية".

وتتركز الخلافات بشان قانون ٣٦ الذي ينظم عملية انتخابات الأقضية والنواحي.

وكما هو الحال بالنسبة لأي اقتراع أو انتخابات تتصدر المناطق المتنازع عليها ابرز الخلافات بين اربيل وبغداد، وخصوصا في محافظات نينوى، وكركوك، وديالى.

وكان إجراء انتخابات لاختيار أعضاء مجالس الاقضية والنواحي على رأس المطالب التي خرج من أجلها محتجون في معظم المدن العراقية منذ شهر شباط.

لجنة جديدة إلى تركيا لبحث التجاوزات على الحدود

الأزمة مع أنقرة تعود إلى ١٩٨٤.. والقصف مستمر حتى اللحظة

بغداد / المدى

كشفت لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب عزمها ارسال وفد الى تركيا لبحث ازمة قصف الاخيرة لاراضي كردستان.

قال عضو اللجنة حسن جهاد ان اللجنة تعتزم ارسال وفد الى تركيا لبحث التجاوزات والعمليات العسكرية التي تشنها تركيا على حدود اقليم كردستان .

واوضح جهاد ان موضوع التدخلات التركية في اقليم كردستان هو موضوع قديم جدا يعود الى عام ١٩٨٤ " ، مشيرا الى أنه :" منذ تأسيس حزب العمال الكردستاني تقوم تركيا سنويا بحملات عسكرية واسعة للتدخل في اقليم كردستان بحجة مطاردة عناصر هذا الحزب ، من دون ان تحقق اي نتائج ".

واضاف :" ان الحكومة المركزية وعدت بأنها ستحاول حل هذه المشكلة ، ونحن في لجنة الامن والدفاع سنرسل وفدا الى تركيا لبحث هذا الموضوع مع البرلمان التركي والمسؤولين الاتراك ، خصوصا موضوع القصف التركي للمناطق الكردستانية والتدخلات المستمرة في الاقليم ".

وتابع :" ان على تركيا ان توقف هذه العمليات العسكرية التي لن تحقق من خلالها اي نتائج تذكر ، فهي تتدخل في منطقة وعرة وصعبة جدا ، ومنذ العام ١٩٨٤ وحتى يومنا هذا لم تستطع أية قوة ان تسيطر على تلك المنطقة بشكل تام.

وكان النائب عن التحالف الكردستاني دعا الى تدويل قضية القصف التركي والايراني على اراضي اقليم كردستان، واشار الى ان الولايات المتحدة اتخذت موقف "السكوت السلبي" ازاء استمرار عمليات القصف المدفعي والجوي.

و قال النائب محمود عثمان في تصريح سابق لـ(المدى) "ينبغي ان يكون للحكومة العراقية موقف صريح وحاسم جراء استمرار القصف الايراني والتركي للمناطق الحدودية العراقية، خاصة مع ورود الانباء عن عمليات برية محتملة يقوم بها الجيش التركي داخل الاراضي العراقية بدعوى مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني المعارض، فالعراق يتعرض الى انتهاك لاراضيه وسمائه وحدوده".

واضاف "القصف الايراني والتركي على قرى اقليم كردستان طال كثيرا، ولا توجد حلول سوى تدويل القضية لدى مجلس الامن واستصدار قرار يوقف عمليات القصف، باعتبار ان دولا مجاورة تنتهك حرمة العراق وتقتل المدنيين وتحرق الاراضي دون رادع".

وما تزال الطائرات الايرانية تشن هجماتها على القرى الحدودية لإقليم كردستان، فضلا عن سقوط العديد من قذائف المدفعية الايرانية على قرى اخرى تقع على الشريط الحدودي مع ايران، وتؤكد كل من حكومتي انقرة وطهران ان الهدف من الهجمات، هو مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي المعارض، وحزب الحياة الحرة الايراني اللذين يتخذان من المناطق الوعرة في العراق مقرات لهم، ومنطلقا لشن هجمات في العمق التركي والايراني.

وبشأن تناقض المواقف بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان، وهل يوجد تنسيق بين الجانبين لحل القضية، قال عثمان "الحكومة العراقية تقول ولو بشكل غير علني ان منظمتي (بيجاك) و(ب ك ك) إرهابيتان، على العكس من الموقف الكردي الذي يعتبر ان ما يجري هو قضية شعب، اذ لا تعترف تركيا بالكرد كقومية في بلدهم وتسلبهم الحقوق وابسط مقومات الشعب، كما انه لا توجد لجان تنسيقية بين الحكومتين الاتحادية والكردستانية لحل مشكلة استمرار القصف على قرى الاقليم، لذا فان المسألة معلقة، وتتطلب من الحكومة الطلب الرسمي بوقف هذه الاعتداءات". وتابع بالقول "باعتقادي ان دولا ستستمع الى الطلب العراقي ومنها الولايات المتحدة، لكن الحكومة لم تطلب ذلك، والجانب الامريكي اتخذ موقف السكوت السلبي عما يجري، بل واعطى الضوء الاخضر لتركيا، لشن هجماتها باعتبارها دفاعا عن النفس، وسكتت الولايات المتحدة ايضا على ما يجري على الحدود والتحركات العسكرية الايرانية".

وكان البرلمان العراقي قد ارسل وفدا الى القرى الحدودية التي تعرضت الى قصف مدفعي ايراني، ورفع توصياته الى رئاسة المجلس، لكن هذه التوصيات لم توقف اية هجمة جديدة على الاراضي العراقية.

كما طالب ائتلاف دولة القانون، وقف الاعتداءات على العراق من البرلمان التركي، وسحب قرار تفويض الجيش التركي لشن عمليات عسكرية شمال العراق، داعيا وزارة الخارجية إلى التحرك عبر مجلس الأمن والأمم المتحدة لمنع أي عمليات عسكرية. ونقلت "السومرية النيوز" عن علي العلاق النائب في ائتلاف دولة القانون إن "مجلس النواب العراقي يرفض قرار البرلمان التركي بتفويض جيشه لشن عمليات عسكرية شمال العراق"، مطالبا "مجلس النواب التركي بسحب القرار والقوات المسلحة التركية بعدم الدخول للأراضي العراقية". وأضاف العلاق أن "البرلمان العراقي طلب من البرلمان التركي قبل أيام عدم إصدار مثل هذا القرار"، داعيا "وزارة الخارجية العراقية إلى التحرك عبر القنوات الدبلوماسية والمحافل الدولية كمجلس الأمن والأمم المتحدة من اجل إلزام تركيا بعدم المساس بسيادة العراق".